

Distr.
GENERAL

S/26352
25 August 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام بشأن هايتي

١ - تنص الفقرة ٥ من اتفاق جزيرة غوفرنورز الموقع بين الأب جان - برتران أرسيتيد رئيس جمهورية هايتي، والفريق راؤول سيدراس القائد العام للقوات المسلحة في هايتي على "تقديم مساعدة من أجل تحديث القوات المسلحة في هايتي وإنشاء قوة شرطة جديدة مع وجود أفراد من الأمم المتحدة في هذين المجالين" (S/26063، الفقرة ٥).

٢ - وحسبما أوردت في الفقرة ١٤ من تقريري إلى مجلس الأمن في ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٣ (S/26063)، كانت نيتي بعد أن أفرغ من إجراء مشاورات مع الحكومة الدستورية في هايتي، أن أقدم توصيات إلى المجلس تتعلق بالمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في تحديث القوات المسلحة وإنشاء قوة شرطة جديدة. وقد أفادني رئيس مجلس الأمن، في رسالة مؤرخة ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٣ (S/26085)، عن استعداد المجلس لاتخاذ إجراءات عاجلة في هذا الصدد لدى تقديم مقترحاتي. وإثر تلقي رسالة الرئيس أرسيتيد المؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٣ (S/26180، المرفق) أجد في مقدوري الآن تقديم التوصيات ذات الصلة كيما ينظر فيها مجلس الأمن. أن سند هذه التوصيات، الواردة أدناه، هو المشورة المقدمة من السيد دانتي كابوتو، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، بعدما قام بتدارسها مع الحكومة الدستورية. وفضلا عن ذلك، قدم "أصدقاء الأمين العام لنصرة هايتي" وهم كندا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وفنزويلا، مساهمة قيمة فيما يتعلق بتحديد التوصيات الواردة في هذا التقرير.

المساعدة في قطاع الشرطة

٣ - ينص دستور هايتي على وجود قوة للشرطة مستقلة عن القوات المسلحة، إلا أن مسؤوليات القوات المسلحة في هايتي تتضمن في الوقت الراهن مهام عسكرية وشرطية. وتلبية للفقرة ٧ من اتفاق جزيرة غوفرنورز، والفقرة ٤ من ميثاق نيويورك المؤرخ ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٣ (انظر S/26297، المرفق)، يتعين سن قانون بإجراء طارئ لإنشاء قوة شرطة جديدة. وتدعو الفقرة ٥ من اتفاق جزيرة غوفرنورز إلى وجود أفراد من الأمم المتحدة للمساعدة في إنشاء هذه القوة. وانتظارا لإنشاء القوة الجديدة، طلب الرئيس أرسيتيد في رسالته المؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٣ أن تقدم الأمم المتحدة مشورة ومساعدة لتحسين عمل قوات الأمن الحالية، مع الحرص بوجه خاص على احترام حقوق الإنسان.

٤ - ومن الجدير بالذكر أنه بناء على طلب الرئيس أرسيتيد تم في شباط/فبراير ١٩٩٣ إنشاء بعثة مدنية دولية تشارك الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية في تزويدها بالموظفين والتمويل، وأنيطت بها

مهمة التحقق من احترام حقوق الإنسان والقضاء على جميع أشكال العنف. ويمكن لأفراد الشرطة المدنية الذين يوصى بوزعهم في هايتي وفقا للترتيبات التي يرد ذكرها أدناه أن يغنموا من التجربة التي اكتسبتها البعثة والمعلومات التي حصلت عليها في هايتي وأن ينسقوا أنشطتهم، حسب الاقتضاء، مع هذه البعثة التي وصل قوامها الآن ما يقرب من ٢٠٠ فرد منتشرين في أنحاء هايتي.

٥ - وريثما يتم اعتماد التشريع الضروري لإنشاء قوة الشرطة الجديدة، بما في ذلك قيام رئيس هايتي بتعيين قائد عام للشرطة، وفق ما ينص الإجراء الوارد في الفقرة ١٤١ من دستور هايتي، تقوم الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة بمساعدة الحكومة في رصد أنشطة أفراد القوات المسلحة الهايتية الموكلة إليهم مهام شرطية في الوقت الحالي. وسوف يعرف أفراد الشرطة المدنية هؤلاء باسم مراقبي شرطة الأمم المتحدة، ويكونون همزة الوصل على جميع مستويات قوة الشرطة في هايتي من أجل تقديم التوجيه والنصح، ورصد أداء العمليات الشرطية والتحقق من استيفاء المتطلبات القانونية وسلامة تنفيذ هذه العمليات.

٦ - إن وجود مراقبي الشرطة يدعم الحضور الدولي في هايتي، بما يظهر التزام المجتمع الدولي باستعادة الديمقراطية في هذا البلد. كذلك يؤدي وزعهم إلى ردع الاضطرابات المدنية أثناء العملية الدقيقة لتنفيذ اتفاق جزيرة غوفرنورز والاتفاقات السياسية المشمولة بميثاق نيويورك. لقد بدأت هذه العملية بالفعل ولا بد أن يشرع على الفور في وزع هؤلاء المراقبين فور تنصيب رئيس الوزراء الجديد (انظر S/26180، الضميمة).

٧ - وفي مرحلة لاحقة وبالتشاور مع حكومة هايتي تقوم الأمم المتحدة بتقديم مساعدة في إنشاء أكاديمية للشرطة، وفي تربية جيل جديد من ضباط الشرطة. وحينما يتولى أبناء هذه المنظمة الجديدة للشرطة المدنية مسؤوليتهم يجري بالتدريج تصفية مراقبي شرطة الأمم المتحدة.

٨ - ولتحقيق الأغراض الموضحة أعلاه، يقدر أن ثمة حاجة لما مجموعه ٥٦٧ من مراقبي شرطة الأمم المتحدة.

٩ - ويحتاج مراقبو شرطة الأمم المتحدة في أداء مسؤولياتهم إلى سبيل ميسور إلى جميع المعلومات المتعلقة بوزع الأشخاص الموكلة إليهم مهام الشرطة المدنية، بما في ذلك مهام مكافحة الاضطرابات المدنية، ولا بد أن تكفل لهم حرية كاملة للحركة في جميع أنحاء إقليم هايتي.

١٠ - وينبغي أن يكفل أيضا لمراقبي شرطة الأمم المتحدة حق إجراء المناقشات في حرية وكرتمان مع أي شخص أو مجموعة بمن فيهم أفراد القوات المسلحة في هايتي الذين يضطلعون بمهام شرطية أو أفراد قوة الشرطة الهايتية الجديدة، أو في وزارة العدل وسواها من العناصر ذات الصلة في النظام القضائي في هايتي؛ وجمع أي معلومات يعتقدون في أهميتها.

١١ - ويحق لمراقبي شرطة الأمم المتحدة تقديم توصيات عن قضايا أو أحوال محددة وإجراء استفسارات مع السلطات المختصة فيما يتعلق بهذه التوصيات. ولهم أن يضعوا برنامجا للإعلام والتوعية يستهدف شرح المهام المنوطة بهم ونشر الوعي بقوة الشرطة المدنية الجديدة وكفالة احترامها.

المساعدة في تحديث القوات المسلحة

١٢ - وحسبما اقترح الرئيس أرسيتيد في رسالته المؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٣، يوصي أيضا أن تقوم الأمم المتحدة بتقديم مساعدة إلى برنامج للتحديث العسكري يتخذ هيئة أفرقة للتدريب ووحدة لمهندسي الانشاءات. وتتألف أفرقة التدريب من ١٢ مدربا في الفريق الواحد، بحيث يبلغ متوسط عدد المدربين الموجودين في هايتي في أي وقت ٦٠ مدربا. ويجري باستمرار تناوب هذه الأفرقة بانتهاء التدريب في موضوع وابتدائه في موضوع آخر.

١٣ - وتقدم الأفرقة إلى الضباط والضباط غير المكلفين وعموم الموظفين، تدريبات على المهارات غير المهلكة كما تقدم هذه التدريبات على صعيدي الإقليم والوحدة. ويجري إعداد البرنامج على مراحل بما يستوفي الاحتياجات التدريبية التي تتحدد بالتنسيق بين رئيس بعثة الأمم المتحدة وحاكم هايتي. وغرض البرنامج هو تدريب جنود هايتي على اكتساب مهارات تتصل بما ستكون المهام الرئيسية التي توكل إليهم وفقا للمادة ٢٦٦ من دستور هايتي ويتواءم مع انتقال مسؤولية الأمن الداخلي من القوات المسلحة إلى قوة الشرطة المدنية الجديدة. ومن ثم يتضمن البرنامج إنشاء قدرة عسكرية هندسية جديدة (في مجالات مثل بناء الطرق وحفر الآبار)، واكتساب مهارات في مجالات الإغاثة في حالات الكوارث، والبحث والانقاذ، ومراقبة الحدود وخفر السواحل.

١٤ - وكقاعدة لهذا التدريب، ستعمل الأمم المتحدة مع حكومة هايتي في وضع مدونة حديثة لقواعد السلوك، وإصلاح نظام القضاء العسكري وزيادة كفاءة المفتش العام للقوات المسلحة في هايتي.

١٥ - وفضلا عن برنامج التدريب، سيجري وزع وحدة للإنشاءات العسكرية قوامها على وجه التقريب ٥٠٠ فرد من جميع الرتب تعمل مع القوات المسلحة في هايتي في تنفيذ مشاريع الإنشاءات سواء المتصلة بتحديث الجيش أو التي تعم فائدتها على السكان المدنيين. ويجري تصميم هذه المشاريع بالتشاور مع حكومة هايتي، بما يوفر للأفراد العسكريين تدريباً أثناء العمل يكسبهم مهارات في مجال الإنشاءات والمجالات الهندسية. وتتضمن هذه المشاريع:

(أ) بناء ثكنات جديدة؛

(ب) تحويل المنشآت العسكرية التي لن تحتاجها القوات المسلحة في هايتي عند تنفيذ مهامها في صيغتها الجديدة إلى الاستخدامات المدنية؛

(ج) تجديد المنشآت الطبية؛

(د) إصلاح الطرق وحفر الآبار في المناطق الريفية.

وسيجري إنجاز هذه المشاريع في فترة تتراوح بين ستة إلى ثمانية أشهر، ويمكن أيضا تنفيذ مشاريع أخرى إن رغبت حكومة هايتي في ذلك.

بعثة الأمم المتحدة في هايتي

١٦ - سوف تقوم بعثة تعرف باسم "بعثة الأمم المتحدة في هايتي" بالمهام الموضحة أعلاه. وتكون البعثة تابعة لقيادة الأمم المتحدة التي يحمل مقاليدها الأمين العام تحت سلطة مجلس الأمن. ويتولى ممثل خاص للأمين العام قيادة البعثة في الميدان، هو تحديدا المبعوث الخاص الذي يتولى حاليا الإشراف على أنشطة البعثة المدنية الدولية وسيئات به تنسيق أنشطة البعثتين. ويقدم الممثل الخاص إلى الأمين العام تقارير عن بعثة الأمم المتحدة في هايتي. وتوكل رئاسة عنصر الشرطة المدنية إلى مفوض شرطي يرفع تقاريره إلى الممثل الخاص. أما العنصر العسكري، المؤلف من مدربين عسكريين ووحدة لمهندسي الإنشاءات، فيرأسه قائد يرفع أيضا تقاريره إلى الممثل الخاص.

١٧ - وبالنسبة لمفهوم العمليات، تقوم بعثة الأمم المتحدة في هايتي بإنشاء مقرها في بور - أو - برنس وإنشاء مقر فرعية في مناطق مختلفة من البلد حسبما تقتضيه عملياتها. وتحتاج البعثة في الاضطلاع بهذه العمليات، حسبما لوحظ من قبل، إلى أن تكفل لها حرية الحركة والاتصال وأن تتمتع بغير ذلك من الحقوق التي تعينها في أداء مهمتها. ويتعين أيضا منح أفرادها جميع الامتيازات والحصانات ذات الصلة المنصوص عليها في اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها. وإن قرر مجلس الأمن إنشاء البعثة، فإنني أعتزم الشروع في عقد مشاورات لإبرام اتفاق لمركز البعثة وفقا للممارسات المعمول بها.

١٨ - وسوف تقوم حكومات الدول الأعضاء بتوفير الأفراد اللازمين للشرطة المدنية وللعنصر العسكري في البعثة بطلب من الأمين العام. ويرتدي هؤلاء الأفراد زيهم الوطني، ويستخدمون خوذات الأمم المتحدة وأعتدتها، كما يحملون أسلحة جانبية لحمايتهم الشخصية.

١٩ - وسوف أقدم في أقرب وقت ممكن، في إضافة لهذا التقرير، بيانا عن الآثار المالية والإدارية المتعلقة بالبعثة الموضحة أعلاه، وقد سبق تقدير تكاليفها الأولية بحوالي ٣٧ مليونا من دولارات الولايات المتحدة لفترة أولية مدتها ستة أشهر.

٢٠ - وعلى أساس هذا التقرير، أوصي مجلس الأمن بأن يأذن في إنشاء بعثة الأمم المتحدة في هايتي وإيفادها على الفور، بمجرد استيفاء الشروط الواردة في اتفاق جزيرة غوفرنورز، لفترة مبدئية مدتها ستة أشهر. وسيجري استعراض مدة البعثة تباعاً، في ضوء ما يحرز من تقدم على صعيد إعادة الديمقراطية إلى هايتي.

— — — — —